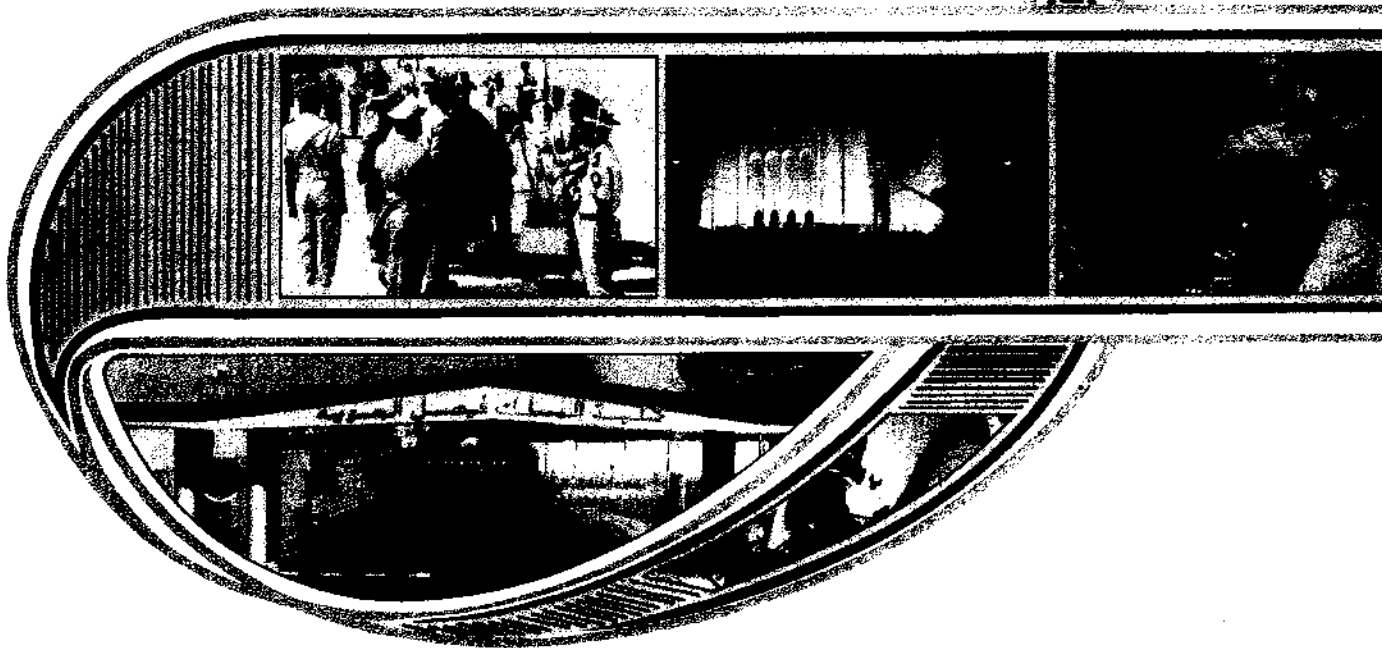


# الطفر



تلك فيصل الجوية  
لما من العطساء ..





# الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي

## الأهداف والوقائع



دكتور  
عيسى العمير عيسى

### الحلقة الثانية

القرار رقم (٢٤٢) :

قبل وزير الخارجية حتى لا تتسرب أية أنباء إلى الصحافة — وقد نجح بعض رجال المخابرات النرويجية بجعل منطقة الغابات المحيطة بالمزرعة خالية من المارة ساعة ان قصد المفاوضون المنزل السريفي، وقد أخبر أحدهم الجيران بأن في المنزل أستاذين منهمكين في تأليف أحد الكتب الهامة.

في مساء يوم صيفي من أيام شهر مارس عام ١٩٩٢ م وفي منزل ريفي يقع في وسط مزرعة تحيط بها الغابات حيث كان الجو ساحراً وبالحدديد حيث يقع المنزل بشوارع البراعم الخضراء حيث يعيش وزير الخارجية النرويجي " يورجين هولست " وزوجته « ماريانا هايبرج » الباحثة الأكاديمية المهتمة بشؤون الفلسطينيين.

واتفق الفريقان بعد سلسلة من المفاوضات على أن هدف المفاوضات : «يأتي ضمن اطار عملية السلام إلى جانب أمور أخرى، وعلى تشكيل سلطة فلسطينية ذاتية، لمرحلة إنتقالية لا تتعدى الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢) و (٣٣٨) «قبل الخوض في هدف المفاوضات التي عقدت في «أوسلو» والجوانب القانونية لاتفاق المباديء الفلسطينية — الإسرائيلي الذي جرى توقيعه في واشنطن في (١٣ سبتمبر ١٩٩٣ م) . لا بد من اللقاء مزيداً من الضوء على القرار رقم

في هذا المنزل بدأت المفاوضات السرية الإسرائيلية التي عرفت فيما بعد بمفاوضات «أوسلو» وبدأ المشاركون في هذه المفاوضات يشدون الرحال إلى منزل «هولست»

منذ ذلك التاريخ لم يكن يعلم بأمر المفاوضات السرية التي كانت تدور في «أوسلو» أكثر من ستة مسؤولين نرويجيين.

وقد تم التنبيه أكثر من مرة على هؤلاء المسؤولين من

(٢٤٢) والقرار رقم (٢٣٨) واللذين يعتبرهم العرب بصفة عامة والفلسطينيين بصفة خاصة أنهما يفتحان باب المستقبل للتسوية السياسية وإقامة سلام عادل ودائم بين أطراف النزاع.

يرى الفلسطينيون أن الأساس القانوني الذي يمكن الإحتكام اليه حين اعلنوا مبادئهم هو أن تسوية النزاع لا بد أن يبقى في القرار رقم (١٨١) الذي يقر مبدأ الحل على أساس دولتين والقرار رقم (١٩٤) والذي يخص عودة اللاجئين والتعويض عن أملاكهم وقرارات مجلس الامن الأخرى التي لا يجوز أن تمس. لكن القرار رقم (٢٤٢) يعتبر من أهم القرارات حيث تعرض للكثير من التفسيرات والتحسيوسر. ليس على مستوى الفلسطينيين والإسرائيليين فحسب، بل إن السندول الكبرى وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية كان لها موقف من هذا القرار ساعد إسرائيل كثيراً على الماطلة والتسويق.

الأمر الذي جعل الوفد الفلسطيني المفاوض في «أوسلو» يجد صعوبة في إقناع الوفد الإسرائيلي بأن يكون هدف المفاوضات قائماً أساساً على قراري مجلس الامن رقم (٢٤٢) ورقم (٢٣٨).

فمنذ أن وضع اللورد كارادون سفير بريطانيا السابق لدى الأمم المتحدة صيغة قرار مجلس الامن رقم (٢٤٢) القاضي بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في يونيو (حزيران) عام ١٩٦٧ م ضد أول موقف أمريكي من القرار لدى صياغته وذلك باعتماد نص الانسحاب من «أراضي محتله» وليس من «الأراضي المحتلة» وذلك على النحو الذي ورد في النص الفرنسي (١)، ليس هذا وحسب بل صرح الممثل الدائم للولايات المتحدة سنة ١٩٦٧ م أن: «القرار في جوهره لا يأمر بالانسحاب الإسرائيلي الكامل، ولا يمنع ذلك بل يحيل مقدار توقيت أي انسحاب إلى الأطراف المتنازعة للتفاوض بشأنها» (٢).

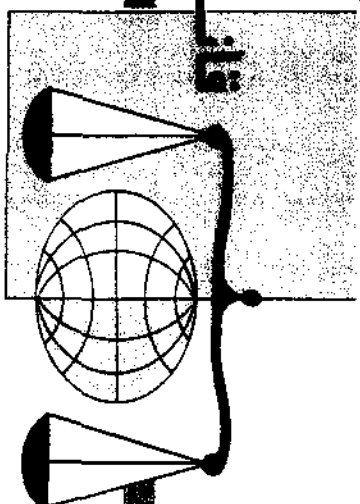
يضاف إلى ذلك أن أوجين رستسو الذي لعب دوراً

هاماً في صياغة القرار المذكور يصرح بأن القرار المذكور ينص على الامن كمعيار ضروري للتبادل مع الأراضي. في ورقة عمل أمريكية جاء - نص غير رسمي - مقدمة للدول الأربعة الكبرى في (٢٤/٢/١٩٦٩ م حيث ترى الولايات المتحدة أن توضيح الردود يعتبر تفسيراً صحيحاً لقرار مجلس الامن، ولا تعتقد الولايات المتحدة أن هذا القرار يتطلب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة دون استثناء.

وفي الاتفاق الذي تم بين الاتحاد السوفيت والولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام ١٩٧٣ م حول تطوير القرار (٢٤٢) بحيث ينص على مفاوضات مباشرة بدلاً من الوسيط الدولي حيث صدر القرار (٢٣٨).

وفوق ذلك طور الرئيس الأمريكي كارتر القرار (٢٤٢) بحيث يتجاوز الاعتراف بالسيادة والحدود الأمنية إلى «سلام كامل» (٣) بينما وضع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان شعار «أرض مقابل سلام» حيث جاء في مبادرته المقدمة في ١/٩/١٩٨٢ م: «موقفنا هو القرار - ٢٤٢ - ينطبق على الضفة الغربية وغزة ويتطلب انسحاباً إسرائيلياً مقابل السلام» في حين لم تتطرق مبادرة شولتز المقدمة في ٤/٢/١٩٨٨ م إلى تفسير القرار (٢٤٢). بينما صرح مساعد وزير الخارجية ريتشارد في ٢٣/١٠/١٩٨٨ م بأن مبادرة شولتز تقوم على أساس أن إسرائيل على استعداد لانسحاب من أراضي احتلتها وأن يكون العرب على استعداد لإقامة سلام شامل.

وفي رسالة الدعوة لمؤتمر مدريد في ١٨/١٠/١٩٩١ م اعتمد القرار (٢٤٢) والقرار (٢٣٨) كأساس للتفاوض ولم يذكر المبدأ «أرض مقابل سلام» وفي الوقت نفسه أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية رسالة في ١٨/١٠/١٩٩١ م لكي تطمئن إسرائيل بأن الولايات المتحدة توافق إسرائيل على الرأي القائل بأن القرار (٢٤٢) يخضع لتفسيرات مختلفة. (٤)



ويوضح مما سبق أن المواقف الدبلوماسية في القرار (٢٤٢) وكذلك القرار (٢٣٨) تنطلق من اعتبار أن الأراضي التي احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧ م هي أراضي محتلة لكنها تختلف في تفسير ماهية القرابين وبالذات القرار (٢٤٢) والتي تتفق غالباً مع التفسيرات الإسرائيلية المختلفة وفقاً للظروف السياسية والمتطلبات الامنية الامر الذي يتطلب من المفاوضات الفلسطينية في مفاوضات الامم «أوسلو» ان يكون اكثر تمسكاً بمبدأ الانسحاب الإسرائيلي الى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ م للتفاوض على تلك الخطوط مقابل السلام.

ومن الجدير ذكره هنا ان حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ م انتهت بقبول القرار (٢٣٨) المعطوف على القرار (٢٤٢) أي ان جميع الاطراف قد قبلت به عدا منظمة التحرير حيث لم تعترف به - في الوقت الذي لم تكن المنظمة قد اعترفت بها الدول الاجنبية بعد.

### المشروع السياسي؛

والذي يهمننا - هنا على الاقل - هو صياغة الاهداف والوقائع والمشروعات السياسية لطرفي التفاوض في اتفاق «أوسلو» ومدى اتفاقه وانسجامه مع مطالب الشعب الفلسطيني واتفاق كذلك مع قرارات الامم المتحدة والقانون الدولي.

ففي تركيا يقرر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات صياغة مشروعه السياسي بشعارات اقل ما توصف به انها شعارات تنتمي إلى مرحلة ما قبل توقيع الاتفاق، حيث يقول: «ان الاتفاق سيؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس - والمسألة مسألة وقت، وسيترفع العلم الفلسطيني للمرة الاولى في هذا القرن على أرض فلسطينية حرة، ويمكن للدولة الفلسطينية ان تقيم في النهاية اتحاداً كويتياً مع

الاردن» (٥).

لكن هذا المشروع بهذه الصيغة لم يكن هو ما يفهمه الفلسطينيون، بل لهم فهم آخر للوقائع والاهداف عبر عنه الدكتور حيدر عبد الشافي - المؤيد للسلام - حيث يقول: «لي تحفظ شديد على خلو الاتفاق من موقف حازم وواضح يطالب إسرائيل بان تسقط ادعائها بانها ليست في وضع احتلال، وبالكف عن ممارساتها غير القانونية في القدس، ان الحديث عن القدس والمستوطنين بعد ثلاث سنوات لن يجدي، وان السكوت الآن والقبول بوجود كيانين، كيان فلسطيني وكيان اسرائيلي - ممثلاً بالاستعمرات والمستوطنين - إنما يقيم الحواجز الكثيفة امام خيار الدولة الفلسطينية المستقلة، ان لم يجعله غير وارد بالمره».

هذه الصياغة الفلسطينية لا تتفق هي الاخرى مع الصياغة العربية للوقائع والاهداف تلك الصياغة التي تركز على أن الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي لا يعالج أي قضية اساسية بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، فهو لا ينهي الاحتلال، ولا يوقف الإستيطان، ولا يضمن حق العودة للاجئين، ولا يحدد طبيعة الارض، فيتركها متنازلاً عليها، وليست محتلة، ولا يضمن حق العرب في القدس، وهو اتفاق مفتوح على الجهول، يحول جزءاً من الشعب إلى شرطة لحماية اسرائيل، وهو ورقة في يد اسرائيل لمطالبه العرب بالتنازلات، واولها المطالبة بالغاء اتفاقية العربية منذ الآن» (٦)

ليس هذا وحسب، بل وأمام هذه الوضعية القلقة الحرجة فإن هناك صياغة هي أهم من تلك الصيغتين، تلك هي الصياغة الاسرائيلية للوقائع والاهداف، وأهميتها تتبع من أن اسرائيل هي الطرف الثاني الموقع على الاتفاق، كما انها الطرف الاقوى في المعادلة، هذه الصياغة يعبر عنها افضل تعبير مسؤولان كبيران في

الإسرائيليين على المجال الاجتماعي والسياسي لا بد من رؤية الكيفية التي يراها واضع ذلك التصور، حيث يقدم «شمعون بيريز» لدى وصوله إلى الأمم المتحدة آلية التطبيق لتصوره الإقتصادي، وبالتحديد أثناء إجتماعه مع وزير خارجية اليابان «تسوموتوهاتا» حيث يقترح بيريز إنشاء مجلس من خمسة حكماء مهمتهم البحث في وسائل المساعدة على تنمية الشرق الأوسط، وتحويل المنطقة بأكملها إلى شرق أوسط جديد، والوسائل التي بها يمكن ضمان مستقبل هذه المنطقة.

ولترك وزير خارجية إسرائيل ومشروعه السياسي الإقتصادي - ولو مؤقتاً - ولنرى وجهة نظر أخرى للإسرائيليين حول الأهداف والوقائع، تلك الصياغة التي يكمل بها الجنرال «براك» رئيس الأركان الإسرائيلي هذه الصياغة الإقتصادية لكنها صياغة أمنية تلازم الصياغة التي عبر عنها وزير الخارجية الإسرائيلي، يقول عنها: «إن المهمة الأكثر صعوبة خلال الحكم الذاتي ستكون مكافحة الفلسطينيين المطلوبين، وهو أمر سيكون علينا القيام به بالتعاون مع الشرطة الفلسطينية المقبلة» (٩).

### الوثيقة الفلسطينية:

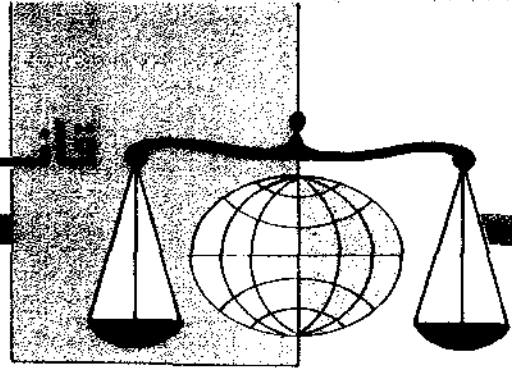
يمكن أن نعزز ما تقدم بشأن صياغة اتفاقية الحكم الذاتي بما نراه يؤدي إلى القطيعة التامة بين الأفكار السابقة سواء أكانت بالنسبة للفلسطينيين أو الإسرائيليين ذلك أنه لا يمكن تجاهل الأهمية الخاصة لوثيقة السلطة الوطنية الفلسطينية على اعتبار أنها أول وثيقة رسمية يعلنها أصحاب الحكم الذاتي عن برنامجهم خلال المرحلة المقبلة، وتنبع أهمية هذه الوثيقة في احتمال أن تحل واقعياً محل الميثاق الوطني الفلسطيني الذي تم الإتفاق بين المنظمة وإسرائيل على

إسرائيل هما: وزير الخارجية الإسرائيلي «شمعون بيريز» ورئيس الأركان الجنرال «يهود براك» حيث يطرح شمعون بيريز الهدف الإقتصادي ويركز عليه، ولا ينظر إلى الإتفاق مع الفلسطينيين إلا من خلاله، ذلك أنه قبل مغادرته إسرائيل لحضور اجتماعات الجمعية العامة حدد تصوره للمستقبل في ثلاثة أهداف، لا تهمنا هذه الأهداف ذاتها، ولا الطريقة التي عبر بها الوزير الإسرائيلي عنها، كما لا تهمنا ردود فعل هذه الجهة أو تلك، بل الذي يهمنا ذلك التأويل أو التوجيه الذي تمثله الدوافع السياسية، والتي يعبر عنها المراقبون خلال مداولات الإتفاقية بالكيفية التي يقرأ الناس بها ذلك الحدث التاريخي، وهي الطريقة التي تدار بها عملية الإتفاق، والممارسات السياسية التي تصاحبها، وما يرافقها من تفاؤل قد لا تحمد عقباه.

- ١ - هدف اقتصادي ينتهي بإقامة شرق أوسط جديد تكون إسرائيل جزء منه.
- ٢ - هدف مباشر لا يكتفي بإنهاء المقاطعة العربية الإقتصادية فقط بل بإنهاء الحرب.
- ٣ - الهدف الأمني ويراد منه بالدرجة الأولى التصرف المنتظر من منظمة التحرير الفلسطينية الذي تواجه به حركة حماس (٧).

ولكن المسألة لم تقف عند هذا الحد، ذلك أن «شمعون بيريز» في طريقه إلى الأمم المتحدة كان له تصور آخر قد يكون أبعد وأشمل حيث يقول: «لقد نصحت منظمة التحرير الفلسطينية بترك الكفاح من أجل الإستقلال السياسي، إذا لم تحقق نجاحاً في المجال الإقتصادي واستخلاص العبرة في تجربة الجزائر، التي كافحت من أجل استقلالها ثم فشلت في المجال الإقتصادي» (٨).

. ولكي نلمس مدى أهمية هذا الطرح من قبل



يؤمل أن توجد « الحل الشامل والعاقل لقضية اللاجئين الفلسطينيين عملاً بقرار هيئة الأمم المتحدة (١٩٤) » والذي ينص على عودة اللاجئين أو تعويضهم، ويلاحظ على هذا القرار بالذات أن إسرائيل رفضت مبدأ البحث حوله تماماً.

(د) لم يكن هناك أي بيان بشأن طبيعة علاقة اللاجئين بالكيان الفلسطيني السياسي الذي سينشأ بعد الحكم الذاتي.

٤ - لم تتطرق هذه الوثيقة إلى أي موقف محدد ضد قضية التوطين رغم أنها قضية طرحت خلال المفاوضات المتعددة أكثر من مرة في مناسبات مختلفة، وتدعو صراحة إلى إعادة توزيع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين - مثلاً - في لبنان.

٥ - تتحدث الوثيقة بشكل مفصل - نوعاً ما - عن القدس العربية، حيث تؤكد على عربيتها وفلسطينيتها ومكانتها الدينية والروحانية لدى جميع المسلمين في العالم، وباعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ م، وكذلك رفض أي إجراء لعزل المدينة المقدسة، أو محاولة تغيير طابعها الجغرافي والسكني وفق قرارات الشرعية الدولية.

٦ - أما الإستيطان فقد ورد في الوثيقة ضمن عبارات ذات مدلولات مختلفة:

(أ) فقد ورد أولاً عبارة: «انتهاء الإستيطان».

(ب) ثم ورد بعد ذلك «تجميد الإستيطان خلال الفترة الإنتقالية».

(ج) تحديده نوع الإستيطان المرفوض بأنه الإستيطان المبني على الإحتلال ومصادرة الأراضي. (١٠)

ضرورة تعديله، والذي يهمننا ما يمكن أن يلاحظ على محتوى هذه الوثيقة، لأنها ذات مدلول يتفق أو يختلف مع ما تقدم من أفكار ومشاريع سياسية أو إقتصادية أو أمنية:

١ - ذلك أن الوثيقة لم تشر - لا من قريب ولا من بعيد - إلى فلسطين ككل باعتبارها تمثل وحدة التراب الفلسطيني.

٢ - يلاحظ بعد ذلك أن الوثيقة خلت من إشارة إلى أسباب الصراع العربي الإسرائيلي والذي بدأ باحتلال فلسطين سنة ١٩٤٨ م، حيث ركزت بشكل مباشر على الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ م، وهذا يتناقى مع الميثاق الوطني الفلسطيني والذي طالبت إسرائيل مراراً بتعديله.

٣ - لم يرد في الوثيقة أي إشارة إلى المشكلة التي ستواجه المواطنين الفلسطينيين حيث لم يرد ذكر للفلسطينيين المقيمين داخل إسرائيل والذين يقدر عددهم (بحوالي ٨٠٠ ألف)، وكل ما جاء حول هذا الموضوع عبارة عن اشارات للاجئين الفلسطينيين تكررت ثلاث مرات، وبصورة عامة غير محددة:-

(أ) أنه وصف نضال الشعب الفلسطيني بأن نضال شعب جاهد جيلاً بعد جيل من أجل حريته وإستقلاله، وعودته إلى وطنه.

(ب) عندما حدد أهداف السلطة الوطنية أشار إلى الفلسطينيين إشارة عابرة وسريعة بقوله: «الاستقلال والحرية والعودة».

(ج) أشار عند ذلك واثناء المفاوضات المقبلة التي

وكان طبيعياً، في ظل هذا الوعي الذي كان لطرفي التفاوض من الفلسطينيين والإسرائيليين بأهمية موضوع التفاوض - وخاصة الإستيطان أن نجد مثل هذا التناقض، لكن لا بد أن نلتزم لهذا كله تفسيراً منطقياً، ليس هذا فحسب، بل لكل المواقف والتصريحات المتناقضة مما يغير الفكره من أساسها، وبالتالي يكون الأمر لا يتعلق بتناقض، بل بتطور.

والذي يهمنا أن ما ورد بشأن الإستيطان في الوثيقة قد يفتح مجالاً واسعاً للمداخلات، يكون من أهمها قبول استيطان اسرائيلي ضمن السيادة الفلسطينية، وهو مطلب يمكن النظر فيه ضمن اطار التفاوض النهائي حول المستوطنات، لكن لا نشك اننا إذا حاولنا استقصاء تجليات موقف المفاوض الإسرائيلي من المستوطنات بصفة عامة، فإننا سنجد أن موقفه كان ينطوي على ازدواجية صميمة يمكن تلخيصها من خلال التأكيد على السيادة والأمن في المستوطنات وغيرها.

(أ) حسب سابقة واتفاق «غزة وأريحا» أولاً، تم وضع المستوطنات تحت الحماية العسكرية الإسرائيلية، وقوق ذلك فإن المستوطنون لا يخضعون للقانون الفلسطيني.

(ب) ان المستوطنات داخل القدس وما حولها كثيرة جداً، وحينئذ فهو استيطان غير مبني على الاحتلال ومصادرة الأرض. وبالتالي هذا الوضع لا بد أن يوجد واقعاً يعطي السيطرة السكانية والجغرافية للإسرائيليين.

ويمكن القول ان الوثيقة الفلسطينية بشأن الحكم الذاتي ماهي إلا تعبير عن التقيد الكامل ببنود اتفاق أوسلو، وبموضوعات التفاوض النهائي الذي نص عليه الإتفاق مثل وضع القدس، والمستوطنات، واللاجئين الفلسطينيين، وإضافة إلى ما تنطوي عليه هذه الوثيقة من احراج مقصود - على الأقل من الجانب الإسرائيلي -

لبعض الفلسطينيين الذين لا يؤيدون الاتفاق، لكنها على أية حال تعتبر وثيقة تاريخية ثمينة أحرزها الفلسطينيون.

والسؤال الذي يفرض نفسه الآن وبإلحاح هو: ما هي الآفاق التي يفتحها أمامنا هذا الإتفاق فيما يتعلق بقيام - أو عدم قيام - الدولة الفلسطينية؟ والجواب أن هناك معطيات عديدة وجديدة تفرض نفسها علينا الآن كموضوعات للبحث: ما قيمة الاعتراف بالمنظمة وبدولة فلسطين؟ هل التوقيع على «اعلان المباديء» يعتبر انحداراً مؤلماً في التاريخ الفلسطيني الحديث؟ ما التعريف الإداري لمنطقة «أريحا»؟ كيف تحدد السيادة في ظل الأمن الخارجي الذي تريده إسرائيل؟ وبماذا لا يوصف الإحتلال الإسرائيلي والأرض الفلسطينية بأنها أرض محتلة وتحت وطأة الإحتلال؟ وما الوضع النهائي للمستوطنات الاسرائيلية؟

اسئلة كثيرة بل ميادين مختلفة للبحث، لاندي اننا سنوفيهها حقها في الدراسة فهذا مطلب لا تتسع له ظروفنا المتاحة، وكل ما نطمح إليه هو أن نتمكن من إيجاد مفهوم دقيق للإجابة على هذه الأسئلة من خلال رصد عام للمضمون الاساسي لإتفاقية الحكم الذاتي. وهذا ما سيكون عليه موضوع بحثنا للعدد القادم.

وبالله التوفيق

#### الهوامش

- (١) الشرق الأوسط العدد (٥٤١٧) في ٢٧/٩/١٩٩٢ م.
- (٢) الجزيرة العدد (٧٧٠٣) في ٣١/١٠/١٩٩٢ م.
- (٣) الجزيرة العدد (٧٧٠٣) في ٣١/١٠/١٩٩٢ م.
- (٤) الجزيرة العدد (٧٧٠٣) في ٣١/١٠/١٩٩٢ م.
- (٥) الشرق الأوسط العدد (٥٤٢٤) في ٤/١٠/١٩٩٢ م.
- (٦) الشرق الأوسط العدد (٥٤٢٤) في ٤/١٠/١٩٩٢ م.
- (٧) الشرق الأوسط العدد (٥٤٢٤) في ٤/١٠/١٩٩٢ م.
- (٨) الشرق الأوسط العدد (٥٤٢٤) في ٤/١٠/١٩٩٢ م.
- (٩) الشرق الأوسط العدد (٥٤٢٤) في ٤/١٠/١٩٩٢ م.
- (١٠) الشرق الأوسط العدد (٥٦٦٩) في ٦/٦/١٩٩٤ م.